

من سبع أجزاء متباعدة تباعد الزهرة عن المشتري .

أبعد هذا ارتباك في التخطيط والتنفيذ ؟
ألا يدل هذا على أن الوزراء مشغولو البال بطريقة لا تتيح لهم التفكير
العلمى لحل المشاكل .

أنا أفهم أن يعتقد وزير المالية أن التقديرات الحالية للضرائب على الأدوية
غير كافية، وأنه لابد من رفعها. وهذا حقه، ولكن الذى ليس من حقه أبدا هو
أن يصدر قرارا من جانبه وحده بهذا النظام، كان لابد من دراسة الموضوع من
جميع نواحيه والاتفاق مع نقابة الصيادلة وإيجاد حل عادل للمشكلة .

أما هذه القرارات غير المدروسة فقد أدت إلى مأساة لم يكن ضحيتها الوزير
ولا الصيدلى ولكن كان ضحيتها آلاف المرضى المساكين الذين يجربون القاهرة
من أقصاها إلى أقصاها بحثا عن دواء ريو ناقص أو دواء مسكن لمغص مروع
وأغلبهم من الفقراء الذين لا يملكون ما يستطيعون أن يدخلوا به مستشفى من
مستشفيات الانفتاح وقضاء ليلة تكلفهم فوق المائة جنيه من أجل الحصول على
الدواء، أما مسألة صيدليات المستشفيات العامة الحكومية فقلبي مع الصديق
الكبير الدكتور حلمى الحديدى الذى وجد نفسه - هو المسئول عن صحة
الشعب ودوائه - بين مطرقة الدكتور صلاح حامد وسندان إخواننا الصيادلة
الذين فأجأتهم مطرقتهم، ولم يكن أمامهم من خيار إلا بأن يستغيثوا بالرأى العام
ويا لها من استغاثة ححيتها هم المرضى المساكين .

موضوع الضرائب هذا سواء على الصيادلة أو الأطباء، أو المحامين أو غيرهم